تحليل المخاطر – مذكرة إحاطة

سوريا | حلب

كانون الثاني / يناير 2026

الخلفية

منذ أحدث تصعيد للاشتباكات المسلحة في مدينة حلب، تدهورت بيئة الحماية بشكل متسارع. فقد أدّت المعارك داخل الأحياء المكتظة بالسكان، وتوسّع الحواجز الأمنية، والإغلاقات المتقطعة للطرق، وأوامر الإخلاء الصادرة عن السلطات الانتقالية، إلى زيادة كبيرة في تعرّض المدنيين للعنف، وتقييد وصولهم إلى الأمان، والخدمات، وسبل العيش.

تتفاقم هذه الديناميات مع:

- ازدياد عسكرة الفضاءات المدنية، وممارسات إنفاذ تقديرية، بما في ذلك التنميط على الحواجز.
- التهديدات الحادة والمنهجية التي يواجهها الأفراد من مجتمع الميم (LGBTQIA+) نتيجة التمييز البنيوي، والوصم الاجتماعي، وغياب أطر الحماية القانونية والمؤسسية.
- تآكل إضافي في قدرات التكيّف لدى الفئات المهمّشة نتيجة النزاع طويل الأمد، والانهيار الاقتصادي، وأنماط النزوح المتكررة.

ملاحظة منهجية:

يركّز هذا التحليل حصريًا على مخاطر الحماية في مدينة حلب خلال فترة التصعيد الأخيرة. ورغم توثيق انتهاكات جسيمة بحق مكونات سورية أخرى في مناطق مختلفة من البلاد، فإن تناولها التفصيلي يخرج عن نطاق هذه الإحاطة، ويُوصى بمعالجتها ضمن إحاطات مستقلة مخصّصة لكل سياق جغرافي.

أبرز النقاط

- أدّت الاشتباكات المسلحة داخل المناطق السكنية إلى مخاطر حرجة ومهدّدة للحياة بحق المدنيين، مع تأثير غير متناسب على الأفراد من مجتمع الميم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعائلات الفقيرة.
- النزوح القسري والاكتظاظ في مراكز الإيواء الجماعية يزيدان من التعرّض للعنف، والكشف القسري عن الهوية، والاستغلال.
- الانتهاكات المرتبطة بالحواجز والقيود على الحركة في مدينة حلب تشكّل مخاطر جسيمة، لا سيما على الأشخاص غير المطابقين/ات جندريًا، والعابرين/ات، وأفراد من مكونات عرقية مستهدفة.
- تفاقمت مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتدهور الصحة النفسية، والإقصاء من الخدمات الإنسانية خلال فترة التصعيد الأخيرة.
- غياب تدخلات عاجلة تراعي التوجّه الجنسي، والهوية الجندرية، والتعبير الجندري، والخصائص الجنسية (SOGIESC) يزيد من احتمال وقوع أذى لا رجعة فيه.
- يواجه الفاعلون المحليون في مجالي الدفاع المدني والإنقاذ مخاطر الاستهداف أو الإخفاء القسري أثناء أداء مهامهم.
- يتعرّض المحتجزون/ات في سياق العمليات الأمنية لممارسات تنتهك الكرامة الإنسانية، تشمل الإهانة، والتحرّش، والعنف اللفظي والمعنوي، والحرمان من الضمانات الأساسية.

مخاطر الحماية والاحتياجات العاجلة

المخاطر والتحديات المحددة

- هجمات مباشرة على المدنيين وعمليات قتل غير مشروعة نتيجة الأعمال القتالية.
- سوء المعاملة، والتحرّش، والممارسات التعسفية على الحواجز.
- عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي مرتبط بالنزاع، لا سيما ضد النساء، والأفراد الكويريين، والأشخاص العابرين/ات.
- الكشف القسري عن التوجّه الجنسي أو الهوية الجندرية في مراكز الإيواء وأثناء التنقّل.
- تخريب الممتلكات الخاصة في بعض أحياء مدينة حلب.
- ضائقة نفسية حادة ناتجة عن الصدمات المتراكمة والنزوح.
- الإقصاء من المساعدات الإنسانية بسبب التمييز، أو نقص الوثائق، أو الخوف من الانكشاف.
- قيود شديدة على حرية الحركة تؤثر على الوصول إلى الأمان والخدمات وسبل العيش.
- أنماط تمييز واستهداف على أساس الانتماء العرقي داخل بعض أحياء المدينة.

المتأثرون وكيف

- المدنيون في مختلف أنحاء مدينة حلب، ولا سيما الأفراد من المكون الكردي، والأفراد من مجتمع الميم، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والسكان النازحون.

يواجه هؤلاء مخاطر مركّبة ناتجة عن تداخل مواطن الضعف مع غياب آليات حماية حسّاسة للسياق الاجتماعي والعرقي والجندري، إلى جانب تصاعد خطاب الكراهية والممارسات التمييزية..

النتائج

- ارتفاع خطر التعرّض لعنف قاتل وإصابات خطيرة.
- زيادة التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال، والإكراه.
- أضرار نفسية تشمل القلق، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، والأفكار الانتحارية.
- الاعتماد على آليات تكيّف غير آمنة نتيجة الإقصاء من المساعدات الرسمية.
- الإحساس المستمر بعدم الأمان وعدم الاستقرار.
- ترسيخ أنماط تمييز بنيوي وخطاب كراهية يقوّضان التماسك الاجتماعي.
- تنكيل بالمحتجزين/ات في مراكز الاحتجاز الميدانية أو الرسمية.
- زيادة مخاطر الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري.

الأسباب

أدّى تلاقي النزاع المسلح، والنزوح القسري، وضعف الحوكمة، والممارسات التمييزية، وخطاب الكراهية، وغياب أطر حماية تراعي التنوّع الاجتماعي والعرقي والجندري، بما في ذلك SOGIESC، إلى خلق بيئة عالية المخاطر مع غياب فعلي للمساءلة والمحاسبة.

الإطار القانوني والمعياري

تحدث مخاطر الحماية هذه في انتهاك لأحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعايير الحماية الإنسانية المعتمدة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، ومنع التمييز، وضمان الكرامة الإنسانية.

الوضع الحالي

باشرت منظمة SEEN إدارة حالات الحماية عن بُعد، وتقديم الدعم النفسي–الاجتماعي، وخدمات الخط الساخن، وتوثيق الانتهاكات.
إلا أن حجم وشدّة الاحتياجات يفوقان الموارد المتاحة، لا سيما في ما يتعلّق بالمساعدات النقدية الطارئة، وبدائل الإيواء الآمن، ودعم التنقّل.

التوصيات

الجمهور المستهدف

الجهات المانحة، والفاعلون الإنسانيون، وفاعلو الحماية، وهيئات التنسيق، والأطراف ذات النفوذ في مجال حماية المدنيين.
الإجراءات ذات الأولوية

- **تدابير حماية فورية:** إعادة توطين طارئة، دعم تنقّل آمن، وإحالات حماية سرّية.
- **بدائل إيواء آمن:** توسيع خيارات السكن غير الجماعي والحسّاسة للحماية، خصوصًا للأفراد من مجتمع الميم.
- **مساعدات قائمة على النقد:** تمويل مرن مرتبط بنتائج الحماية (النقل، السكن المؤقت، الاحتياجات الأساسية).
- **خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة النفسية:** استجابات متمحورة حول الناجين/ات، سرّية، وشاملة لمعايير SOGIESC.
- **التنسيق والمناصرة:** تعزيز تنسيق الحماية للحد من التنميط، والكشف القسري عن الهوية، والإقصاء من المساعدات.
- **المناصرة الدولية:** الضغط لضمان امتثال السلطة الانتقالية لالتزاماتها بحماية المدنيين، ومنع الانتهاكات، وضمان المساءلة.

خلاصة تحليلية

تشير المعطيات المتوفرة إلى فشل بنيوي في قدرة السلطة الانتقالية على ضمان حماية المدنيين ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مدينة حلب. ويُسهم غياب آليات مساءلة فعّالة، واستمرار الممارسات الأمنية التعسفية، في تفاقم مخاطر الحماية وتقويض فرص الاستقرار والعيش الكريم.

SEEN
GENDER & SEXUAL EQUITY

للتواصل

SEEN FOR EQUITY

www.seenforequity.org
info@seenforequity.org
protection.lead@seenforequity.org